

قـرـار

بتاريخ 14 أوت 2012 ، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات القرار ع 09د في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين :

المدعية الشركة في شخص ممثليها القانوني، الكائن مقرها بـ

من جهة

المدعى عليها شركة في شخص ممثليها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع 01د لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 ، المنقح والمتمم بالقانون ع 46د لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع 01د لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف الشركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 8 أوت 2012 والمتضمن طلبها اتخاذ التدابير الوقائية التي يقتضيها القانون لوضع حد للممارسات غير المشروعة والمنافية لقواعد المنافسة الصادرة عن شركة

وبعد الاطلاع على بقية الوثائق المطلوبة بالملف.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه
قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظاهرات الملف أن كانت قد
تقدمت بتاريخ 22 جوان 2012 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة
بدفاتر الهيئة تحت عد 41 وتضمنت طلب تدخل الهيئة قصد الإذن بسحب العرض التجاري Promo
ADSL Tunet وكل الوسائط الاشهارية ذات العلاقة بصفة نهائية والتبنيه على المدعى عليها ومزود
خدمات الانترنت التابع لها تونات بضرورة التقيد بمقتضيات التشريع الجاري به العمل في مجال توفير
خدمات الهاتف القار (الانترنت) واحترام قواعد المنافسة النزيهة

و حيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت
تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من بعض الممارسات التي أقدمت عليها شركة
والمنافسة حسب دعواها لمقتضيات التشريع الجاري به العمل وللمبادئ التوجيهية المتعلقة
بترويج عروض خدمات الاتصالات بالتفصيل ولأحكام الأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في
15 سبتمبر 2008 ولقواعد المنافسة النزيهة والمتجسمة في تسويق عرض تجاري ترويجي
Promo ADSL Tunet يخول لكل مشترك جديد بخدمة ADSL من فئة 1 إلى 20 ميغابايت
لدى مزود خدمات الانترنت "تونات" من الانتفاع بالعديد من الامتيازات والمتمثلة في:
+اشتراك مجاني لمدة 3 أشهر ورصيد بقيمة 45 دينار (15 دينار شهريا طيلة 3 أشهر
كاملة) وذلك في صورة الدفع مسبقا للمعاليم المترتبة بعنوان 3 او 6 اشهر.
+اشتراك مجاني لمدة 5 أشهر ورصيدا بقيمة 45 دينار (15 دينار شهريا طيلة 3 أشهر
كاملة) وذلك في صورة الدفع مسبقا للمعاليم الاشتراك السنوي
وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من المعلقة الاشهارية للعرض محل النزاع تحتوي
على وصف لخصائصه التجارية.

وحيث شددت العارضة على عدم مشروعية العرض مؤكدة عدم احترام المدعى عليها
لمقتضيات التشريع الجاري به العمل وخرقها للقانون عند تسويقها للعرض الذي يفرض عليها
إعلام المدعية مسبقا وتقديم مطلبا في الغرض باعتبارها المالكة الوحيدة للبنية التحتية، علاوة
على ذلك اعتبرت أن لم تراعي موقعها بوصفها المشغل الوحيد المؤهل
قانونا لتوفير واستغلال مثل هذه الخدمات والمسؤول الأول تجاه منظم قطاع الاتصالات والمستهلك

عامة عن جودة هذه الخدمات ومدى مطابقتها للمواصفات المحلية والدولية ، كما أشارت أن الامتيازات الممنوحة من قبل "يشكل بيعا بالخسارة وخرقا لقواعد المنافسة النزيهة وان مواصلة المدعى عليها في ترويج هذا العرض من شأنه أن يلحق بها أضرار مادية ومعنوية ويزيد في تفاقمها

و حيث انتهت الشركة المدعية إلى طلب تدخل رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات لاتخاذ التدابير الوقتية التي يقتضيها القانون لوضع حد للممارسات غير المشروعة والمنافية لقواعد المنافسة الصادرة عن خصيمتها وذلك إلى حين البت بشكل نهائي في أصل النزاع موضوع القضية المشار إليها أعلاه.

في مدى وجاهة القيام ضد المدعى عليها

وحيث وقبل الخوض في أصل النزاع، فقد اتضح بالرجوع إلى الوثيقة الاشهارية التي استندت عليها المدعية لتقديم دعواها أن مزود خدمات الانترنت "تونأت" أشهر العرض التجاري المتداعى في شأنه والمتمثل في تمكين كل مشترك جديد لديه في خدمة خطوط الاشتراك الرقمية اللامتوازية ADSL من فئة 1 الى 20 ميغابيت من التمتع بامتيازات متنوعة من بينها 45 دينار من المكالمات الهاتفية على شبكة

وحيث أن العرض الأصلي يتعلق بتوفير خدمة ADSL والتي تختص شركة تونأت بترويجها وهي شركة تتمتع بالشخصية المعنوية التي تحملها المسؤولية القانونية لما يصدر عنها من أفعال وان الهدية المصاحبة للعرض والمتمثلة في امتياز بقيمة 45 دينار يمكن من إجراء مكالمات هاتفية مجانية على شبكة لا تجعل من هذه الأخيرة طرفا في الخلاف القائم حول العرض المشار إليه آنفا.

وحيث يتحصص مما سبق بسطه أن هي صاحبة العرض موضوع الخلاف و كان على المدعية القيام رأسا عليها لمطالبتها بالكف عن ترويج عرضها Promo ADSL Tunet وان قيامها على كان في غير طريقه واتجه تأسيسا على ذلك رفض المطلب

ولهذه الأسباب

وعملا بأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات ، قررنا نحن كمال السعداوي، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات رفض المطلب.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

كمال السعداوي